التوجه نحو مجتمع المعلومات في الوطن العربي
Vers une société de l'information dans les pays arabe

د./ عامر بشير* & د./ يدو محمد**

ملخص:

يعيش العالم اليوم واقعا متغيرا جديدا يمتاز بالديناميكية وسرعة التغير بسبب توجهات التكتلات الاقتصادية الكبيرة وقوة الإعلام والثروة المعلوماتية، مما نرجح ترك الماضي الذي يعتمد في عوامل إنتاجه على الأرض ورأس المال والعمل والتحرك نحو المستقبل مستقبل البرمجيات والرقميات والانترنت إنه عالم يبتعد عن الملموسات ويتجه نحو لا ملموسات، عالم تحكمه المعرفة والتطور المعرفي، فلم تعد المعرفة سلطة فقط، بل أصبحت أبرز مظاهر القوة مما يمنحها دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يصبح المجتمع مجتمعا معرفيا يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، مجتمع المعلومات، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

Résumé:

La révolution des technologies de l'information et de la communication et du dynamisme accéléré , a contribué au changement de la vie économique actuelle , gouverné par les unions économiques qui se dirige de plus en plus vers l'immatériel basé sur la connaissance et le développement du capital humain .
De ce fait la force économique de nos jours caractérise par la révolution des technologies de l'information et de la connaissance , lui permettant de jouer un rôle important dans le développement économique et social, générant une société de l'information basé sur la collecte de la connaissance et son emploi dans le domaine sociaux économique .

Les Mots clé :la Connaissance ,la Technologie de L'information et de la Communication , Societé d'Information .

* أستاذ محاضر (أ) – جامعة البليدة 2
** أستاذ محاضر (أ) – جامعة البليدة 2

مقدمة:

إن للمعلومات أهمية كمورد استراتيجي حيوي لا يقل أهمية عن الموارد الأخرى، فاليوم من يمتلك المعلومات ويستثمرها بشكل أفضل ومن يمتلك نظم معلومات متطورة يصبح الأقوى، فالمعلومات هي أساس كل قرار يتخذه الإنسان، ولم تكن القرارات السياسية والاقتصادية والعلمية إلا نتيجة للمعلومات، فإذا ما توفرت المعلومات الوافية والدقيقة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب، بقدر ما تكون القرارات ناجحة ومعبرة عن الآمال والطموحات.

ومن هذا المنطلق أصبحنا نعيش اليوم في عالم متغير، عالم يختلف كثيرا عما كان من قبل، عالم يتسم بغلبة المعلومات والاتصالات، إنه عالم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة والفائقة، العالم الذي يتجه نحو التكتلات المعلوماتية ونحو شبكات الاتصال بعيدة المدى التي تقدم المعلومات لجميع الأفراد الذين هم سطح الكرة الارضية، وبالتالي الوصول إلى مجتمع المعلومات.

وعليه، تتبادر الى اذهاننا الاسئلة التالية: **ما المقصود بمجتمع المعلومات؟ وماهي مؤشراته؟، ولماذا التوجه اليه؟ وماهو واقع مجتمع المعلومات في عالمنا العربي وآفاقه المستقبلية؟**

وبناء على ما سبق، تم صياغة الفرضيات التالية:

- نعتبر انتقال المعلومات فى اقتصاد المعرفة كانتقال السلع و الخدمات فى الاقتصاد المادي ؛
- ان مجتمع المعلومات غاية على جميع الاطراف المساهمة للانتقال اليه ، و هو نظام جديد للتنمية .

1) مجتمع المعلومات: مفهومه ، أهدافه ومبائه

عرف مجتمع المعلومات على انه" ذلك المجتمع الذي يحرص على تصميم وانشاء وتقييم واستخدام وصيانة منظومات معالجة المعلومات لما تشتمل عليه من معدات **Hardware** وبرمجيات **Software** وجوانب تنظيمية والادارة والسياسة والاجتماعية المترتبة على تلك المنظومات. [1].

كما اعتبر بانه " البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تطبق الاستخدام الامثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بما في ذلك الانترنت لنشرها . المعلومات . نشرا عادلا يعم بالنفع على الافراد في جميع نواحي حياتهم الشخصية والمهنية". [2]

كما وصفه البعض الاخر بانه المجتمع الذي يتضمن جميع الانشطة والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات انتاجا ونشرا وتنظيما واستثمارا. [3]

وعلى ضوء هذه التعريفات، فإن مصطلح مجتمع المعلومات يشير إلى شكل من أشكال التنمية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي فيه امتلاك وتخزين وتشغيل وتقييم ونشر المعلومات الى توليد أفكار جديدة ومتطورة من المعرفة، وعموما ورغم تعدد المفاهيم حول مجتمع المعلومات، إلا انه يمكن استشفاف أن مجتمع المعلومات يعتمد اعتمادا أساسيا على إنتاج واستهلاك المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة استراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل الوطني، وكمجال للقوى العاملة، والتي بدونها (أي المعلومة) يفقد المجتمع حركته النشطة وتناغمه المرغوب، فالمعلومة باعتبارها معرفة أصبحت محورا أساسيا تدور من حوله كل أفعال وأنشطة مجتمع المعلومات.

1.1) دوافع ظهور مجتمع المعلومات:

وان الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات يمكن تلخيصها في تطورين مرتبطين ببعضهما وهما[4]:

أ. التطور الاقتصادي طويل الأجل:

في هذا التطور شهدت بنية الاقتصاد تغيرات كبيرة على امتداد الزمن، فقد بدأ الأمر بالاعتماد في المجتمع الزراعي على المواد الأولية، والطاقة الطبيعية مثل الريح والماء والحيوانات والجهد البشري، وفي المرحلة الثانية مرحلة المجتمع الصناعي أصبح الاعتماد على الطاقة المولدة مثل الكهرباء والغاز والطاقة النووية، أما المجتمع ما بعد الصناعي فإنه يعتمد في تطوره بصفة أساسية على المعلومات وشبكات الحاسبات ونقل البيانات.

ب. التغير التكنولوجي:

لقد ساهم هذا التطور في عملية التنمية الاقتصادية بشكل واضح، إذ لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تأثيرها الواضح في النمو الاقتصادي، وهو ما بينته الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بين عامين 2000 و2002، أن مساهمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال في النمو الإقتصادي قد إرتفعت من 0.1 في الفترة ما بين 1980 و1997 إلى 0.3 نقطة في البلدان فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإلى 0.9 نقطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويلاحظ كذلك أنه يمكن لتكنولوجيا المعلومات والإتصال تطبيقها على نطاق واسع وفي ظروف مختلفة، وأن إمكانياتها في تزايد مستمر، وفضلا عن هذا فإن تكاليفها تتجه نحو الانخفاض بصورة واضحة.

2.1) اهداف بناء مجتمع المعلومات

تتمثل أهداف بناء مجتمع المعلومات في الإستمرار في تطوير البيئة القانونية والتنظيمية لضبط وحماية العمل والتعامل بما يتلائم مع المستجدات في مجال إستخدام تقنيات ونظم

المعلومات الإلكترونية،[5] كما يهدف إلى تكوين وتأهيل الموارد البشرية وإكتسابها القدرة على التخطيط والإدارة والتشغيل والإستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات هذا بالإضافة إلى تعميم ثقافة المعلوماتية ومحو الأمية الحاسوبية، كما يمكن إعطاء أهداف أخرى لمجتمع المعلومات فيما يلي:

- التوظيف الأمثل للتقنيات الحديثة وتسخيرها لخدمة أغراض التنمية الشاملة، ومحاربة الفقر والبطالة، ورفع مستوى المعيشة، وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين بشكل أسهل، وسريع وآمن؛[6]
- بناء مجتمع معلومات جامع ووضع إمكانيات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في خدمة التنمية مع تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ بشبكات الإتصالات والمعلومات؛[7]
- تسهيل الوصول إلى المعلومات والمعرفة باستخدام الأنترنت بشكل سريع وآمن لجميع شرائح المجتمع.

3.1) آليات الانتقال الى مجتمع المعلومات

إن آليات إقامة مجتمع المعلومات متداخلة ومتفاعلة ببعضها يؤثر كل منها على الآخر، ويتأثر به.

أ. الإرادة السياسية والحكم الراشد:

تتحمل حكومات الدول العربية المسؤولية الأعظم في تنمية مجتمع المعلومات الإقليمي وملئ الفراغات التي ظهرت وسبب الفجوة الرقمية، وذلك من خلال آليات صنع السياسات الخاصة بها، حيث تتفاوت هذه الفجوات على أساس التعليم ومستوى الدخل، وعدم التوازن بين الريف والحضر...إلخ، وتسعى حكومات الدول النامية ومنها العربية بدراسة وتعديل التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمعلومات والإتصالات والتكنولوجيات إقرار بأنها تملك القدرة على استثارة عملية النمو وخلق فرص عمل وجذب الإستثمارات على كلا من المستويين المحلي والأجنبي.[8] كما تسعى كذلك إلى تكوين قدرات بشرية هائلة ذات مؤهلات كبيرة تسمح باستغلال أمثل لهذه التكنولوجيات.

واعترافا أن إقامة مجتمع المعلومات في عصرنا الراهن ذو أهمية بوصفه الجسر الذي سيعمل على تضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، فضلا على أنه سيمكن الدول النامية من التفاعل الإيجابي مع النظام الدولي الجديد والعولمة مما يضمن الإستفادة من إيجابياتها، وتفادي سلبياتها.

ب. الإرادة المجتمعية:

لا يعد مفهوم المعرفة مفهوما حديثا أفرزته الحضارة الغربية المعاصرة بل إنها قديمة قدم الإنسان على وجه الأرض، ومن أجل مقاربة الهدف والوسيلة بين أفراد المجتمع لا بد من تأسيس نموذج معرفي مستمد من حضارتنا الإسلامية، فمن حق الحضارة الإسلامية أن تبدع رؤيتها المستقلة وفق نظامها المعرفي، لأن العشوائية وتضارب الأفكار من شأنها أن تأتي بنتائج عكسية، ولذلك لابد من وجود تنظيمات مجتمعية تتيح المجال لتبادل الأراء والأفكار في مناخ من الحرية والمساواة والعدالة واحترام الآخر، واختلاف الآراء في هذا المجال يعني البحث عن أفضل السبل للإرتقاء إلى أعلى المستويات الحضارية رقيا وتطورا مما يسمح لتلك المجتمعات من ربط الممارسات السياسية الخاطئة ومحاسبتها وترشيد سلوكها.[9]

ج. دور القطاع الخاص:

إن القطاع الخاص له دور فعال في قلب مجتمع المعلومات على المدى الطويل، فالشركات الخاصة قادرة على الإرتقاء بالأنشطة وبلوغ تأثير أكبر مما تستطيعه الحكومات أو الجهات المانحة منفردة.

ولذلك يجب دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص أملا في تحقيق أكبر عائد من استخدام البنية التحتية القائمة وتلك التي سيتم إنشائها ومن الإستثمارات الجديدة والإدارة التنافسية الكفئة .

د. إيجاد التحولات الهيكلية التنظيمية:

لكي يتسنى لنا إقامة مجتمع المعرفة، لا بد من العمل على تغيير جذري لهياكل المنظمة التي تتسم بالتخلف وفقا لمتطلبات مجتمع المعرفة، فعليها أن تتوفر لديها بنية تحتية متطورة من قواعد البيانات يطلق عليها إدارة المعرفة، ويمكن تلخيص هذه الأمور في النقاط التالية :[10]

- خلق القناعة بضرورة استخدام واستغلال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التنمية، فهي العامل الأساسي في التحول إلى التحديث والإنفتاح والإدارة الرشيدة؛
- خلق بيئة مواتية سريعة الإستجابة متعددة القطاعات؛
- وضع سياسات وتشريعات من قبل الحكومات العربية بشأن أمن؛

هـ. دور المجتمع الدولي والجهات المتاحة:

إن التنمية أثناء النظام الثنائي القطبية في مجال المجتمع المعلوماتي كان يأخذ شكل توفير المساعدات المالية والفنية المجهزة، إلا أنه يجب أن تأخذ هذه التنمية شكلا مختلفا في مجتمع متعدد القطبية.

ففي هذا النظام الجديد سيساهم المجتمع الدولي وخاصة هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي، إسهاما جوهريا في تنفيذ التكنولوجيات الجديدة، الشيء الذي ساعد الجهات المتاحة أن تتحول اليوم إلى تنفيذ استراتيجيات شاملة للتنمية أكثر من توجهها نحو مشروعات منفردة.

4.1) مبادئ مجتمع المعلومات

يرتكز مجتمع المعلومات على نشر المعلومات وتبادلها على نطاق واسع والمشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية الحكومات، القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتنطوي مساهمة هذه الأطراف على قيمة حيوية في الجهود المبذولة لتمكين الجميع من الإنتفاع بمختلف مزايا وفوائد مجتمع المعلومات، وترمي المبادئ الأساسية التالية إلى تحديد التوجهات الرئيسية للإستراتيجيات الإلكترونية لبناء مجتمع المعلومات والمتمثلة في:[11]

أ. تأمين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة:

ينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعرفة والأفكار، كما يجب أن تكون المعلومات في المجال العام متاحة ومّيسرة، والمعلومات هي الأساس الذي تستند إليه عملية صنع القرار تتميز بالأداء الجيد والشفافية، كما تعتبر شرطا مسبقا لأي نظام ديمقراطي. وباعتبار أن المعرفة هي العامل الرئيسي في تحويل وتطوير مجتمعنا العالمي ومجتمعاتنا المحلية, فينبغي للسياسة العامة أن توسع من نطاق الفرص المتاحة لتوفير المعلومات للجميع بمن فيهم المعوقون وذلك عن طريق استحداث المحتوى مما يساعد على إصلاح أوجه اللامساواة، كما أن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لا تنطوي فقط على الإمكانات اللازمة لدعم فعالية أداء الخدمة العمومية وإنما أيضا لإشراك الأفراد في صوغ السياسات الحكومية

ب. تعزيز النفاذ الشامل بتكلفة مختلفة:
يعتبر تطوير البنى التحتية الملائمة متمثلة في الأنترنت شرطا مسبقا لتمكين جميع الأطراف المعنية من النفاذ إلى المعلومات بطريقة آمنة وموثوقة وبأسعار معتدلة، وللإرتقاء بالخدمات ذات الصلة وتحسين التوصيل يضطلع القطاعان العام والخاص بهذه المهمة سويا، فالتنمية التي تقودها المجتمعات المحلية تشكل عنصرا فائق الأهمية في الإستراتيجية الرامية إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة،، ولكي يتسنى إتاحة أسعار أكثر اعتدالا، ينبغي للسياسات المطبقة في هذا المجال أن ترمي إلى تهيئة بيئة ملائمة ومفتوحة وقائمة على التنافس.
ج. تعزيز التنوع اللغوي والهوية الثقافية:
يرتكز مجتمع المعلومات على احترام التنوع الثقافي والتمتع به. فينبغي لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات أن تحفز التنوع الثقافي واللغوي وأن تدعم قدرة الحكومات على وضع سياسات فعالة لهذا الغرض على مبدأ المساواة بين الجنسين.
د. تنمية القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب:
إن من الأهمية بمكان للحكومات أن تضع استراتيجيات شاملة تقدمية لتطوير التعليم وبالتالي تمكين الأفراد من اكتساب المهارات الضرورية للمشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات وفهمه والإنتفاع بكل ما يتيحه من إمكانيات. كما يجب كذلك إشراك الأفراد في تحديد احتياجاتهم وفي صنع البرامج الكفيلة بتلبية هذه الإحتياجات.
هـ. إنشاء بيئة تمكينية، بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية والسياسية:
إن على الحكومات إذا أرادت تعظيم المزايا الإقتصادية، والإجتماعية لمجتمع المعلومات أن تعمل على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتسم بالشفافية، قادرة على تشجيع الإبتكار التكنولوجي والتنافس، مما يساعد على اجتذاب الإستثمارات الضرورية، من القطاع الخاص في المقام الأول، وتطوير البنى التحتية واستحداث خدمات جديدة في المقام الثاني.
و. بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات:
يتطلب الإنتفاع الكامل بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات أن تكون الشبكات وأنظمة المعلومات على درجة كافية من القوة والمتانة بحيث تتمكن من منع الحوادث الأمنية وكشفها والإستجابة لها بصورة ملائمة. ومع ذلك، فإن الأمن الفعال لأنظمة المعلومات لا يعتبر مسألة تتعلق فقط بالحكومة أو ممارسات إنفاذ القانون أو التكنولوجيات. فالأمر يتطلب وضع ثقافة شاملة للأمن ولا بد من تناول الأمن من منظور الوقاية، ودعمه في مختلف أنحاء المجتمع، على أن يكون متماشيا مع ضرورة الحفاظ على حرية تداول المعلومات، ولكي يتسنى بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز وعيّ مجتمعاتها بالمخاطر التي تهدد الأمن المعلوماتي
ز. التعاون الدولي والإقليمي:
نظرا لأن مجتمع المعلومات له طابع عالمي لا يمكن أن ننفصل عنه، يلزم إقامة الحوار بشأن السياسات على المستويات العالمية والإقليمية من أجل تسهيل أو توفير:

- المساعدات التقنية؛
- بناء القدرات الوطنية والإقليمية اللازمة للإبقاء على التعاون الإقليمي والدولي وتوطيده؛
- نقل التكنولوجيا وتقاسم الخبرات والمعارف؛
- وضع قواعد ومعايير متوافقة تحترم الخصائص والمصالح الوطنية.

5.1) مؤشرات مجتمع المعلومات

يجدر بالذكر أنه لم يستقر الرأي بعد على مؤشرات ومعايير معينة يمكن أن تكون قياسا لمدى التحول نحو مجتمع المعلومات، باعتبار أن هذه المؤشرات ليست ثابتة، وقابلة للتغير مع الزمن بتغير أهداف مؤشرات مجتمع المعلومات، كما أنه مع استمرار تطور التكنولوجيا واستخدامها تنشأ الحاجة عموما إلى مؤشرات جديدة تستخدم في تحديد المعايير المرجعية الملائمة، وعموما فإن مؤشرات مجتمع المعلومات تتطور على امتداد أربع مراحل مترابطة هي:[12]

- **الجاهزية:** وهي ترتبط بالبنى الأساسية الفنية والتكنولوجية والاجتماعية؛
- **الكثافة:** وهي تبرز كثافة استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أي من المجتمعات؛
- **الأثر:** ويقصد به النتائج التي تترتب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من حيث إعادة هندسة الإدارة وخلق قيمة مضافة لموارد الثروة الجديدة والقدرة على الحركة بين المجتمعات والتنافس واخيرا الوصول الى الابتكار والبحث والتطوير باعتبارهما اساس المستقبل؛
- و**النتيجة:** وهي المحصلة النهائية لما يجري على صعيد المنظمات، فيما يتصل بالإنتاجية والأثر الاجتماعي.

ويمكن تمثيل هده المراحل وتداخلها بتابعية الزمن كما في المخطط الأتي: **مستوى النشاط**

الشكل رقم (01): مؤشرات قياس مجتمع المعلومات

Source: www.journal.cybravians.info/index.php

أ. مؤشر عربي لمجتمع المعلومات:

يرتكز هذا المؤشر بالاعتماد على المقاييس المشكلة لمؤشر مجتمع المعلومات (ISI) مع إثرائها بالأخذ بعين الاعتبار المحيط والوضع العربيين، مع التأكيد على الجانب الإنساني، وموضوع المحتوى أكثر من الجانب التكنولوجي.وهو يرى أنه من خلال 34 مقياسا مجمعة في أربع مجموعات متكاملة،يمكن من التعرف على المستوى الحقيقي لما تم إنجازه من أجل إنشاء مجتمع المعلومات،و تتمثل هذه الأقسام الأربعة فيمايلي:[13]

. البنية التحتية:

تحتوي 13 مقياسا:

1. عدد الحواسيب لكل 100 ألف نسمة؛

2. عدد الحواسيب لكل 100 ألف أسرة؛
3. نسبة الحواسيب المرتبطة بالشبكات داخل المجتمع خارج المحيط الأسري؛
4. نسبة نفقات البرمجيات مقارنة بنفقات العتاد؛
5. سعة التدفق المحلية لوصلة الانترنت؛
6. عدد مستعملي الانترنت ضمن اليد العاملة غير الزراعية؛
7. عدد مستعملي الانترنت لكل أسرة؛
8. عدد مشتركي الهاتف الثابت لكل 1000 نسمة؛
9. عدد مشتركي الهاتف الجوال لكل 1000 نسمة؛
10. نسبة الخلل لكل خط تليفون (متوسط)؛
11. متوسط عدد الخطوط الهاتفية لكل أسرة؛
12. عدد مالكي جهاز تلفزيون لكل 1000 نسمة؛
13. عدد الشبكات الكبيرة والشبكات المحلية، وعدد مستعمليها ضمن المنظمات الإنتاجية غير الزراعية.

. الموارد البشرية:

وتحتوي على خمسة مقاييس هي:

1. نسبة الأمية عند الكبار من 15 سنة فما فوق؛
2. نسبة التمدرس الإجمالية للمستويات الثلاثة من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي؛
3. متوسط المستوى المعرفي التراكمي الإجمالي للأفراد البالغين؛
4. نسبة المعلمين والمهندسين والباحثين إلى عدد السكان (الألف أو المليون)؛
5. نسبة المختصين في المعلوماتية والميادين ذات الصلة من جملة عدد العلميين والمهندسين.

. الأبعاد التربوية والمعرفية:

يحتوي على سبعة مقاييس و هي:

1. العدد الإجمالي لمواقع الواب، وعدد الصفحات الإجمالية حسب لغة المحتوى؛
2. عدد البرمجيات التربوية المنتجة والمتوفرة على الواب أو على الأقراص الضوئية؛
3. نسبة المنظمات الصناعية والخدمية والتربوية والثقافية المرتبطة بالانترنت؛
4. عدد مستعملي الانترنت لكل 10000 طالب؛
5. عدد مستعملي الانترنت لكل 1000 أستاذ؛
6. نسبة الصادرات الخاصة بصناعة البرمجيات والخبرات والتطبيقات الحاسوبية؛
7. جملة النفقات لتطبيقات:الحكومة الإلكترونية، حوسبة التعليم، التجارة والأعمال الإلكترونية، الخدمات الإلكترونية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

. المحيط الثقافي و الاجتماعي:

ويضم تسعة مقاييس هي :

1عدد المكتبات:عدد مستعملي المكتبات العامة لكل 100 ساكن، وعدد العناوين فيها لكل 100 ساكن؛

2عدد الكتب المنتجة سنويا، وعدد الكتب المترجمة؛

3الحريات الفردية:حرية التعبير ، التنظيم، المراسلة، السفر والمعتقد...

4عدد قراء الصحف لكل 100 ألف نسمة؛

5حرية وسائل الإعلام؛

نسبة التمدرس على مستوى التعليم الثانوي حسب الجنس؛

نسبة التمدرس على مستوى التعليم الجامعي حسب الجنس؛

نسبة الطلبة في الحقول العلمية والرياضية والهندسية؛

نسبة الطلبة المسجلين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

ما يجب أن ننوه إليه في ختام حديثنا عن مؤشرات مجتمع المعلومات السابقة الذكر أن قياس النفاذ إلى هذا المجتمع أمر ضروري لرصد تطور أي بلد، كما أن تطبيق هذه المقاييس على أرضية الميدان يتطلب وعيا من الأجهزة المسؤولة في إنشاء نظام إحصائي وطني يمكن من تقديم البيانات اللازمة وبدقة ومن ثم إبراز مؤشرات القياس الملائمة لذلك المجتمع، إضافة إلى إدراك هذه الجهات بأن ولوج العرب إلى مجتمع المعلومات يعتبر نمطا من أنماط الحتمية التاريخية، بما أن قطار عصر المعلومات بدأ السير ولن يتوقف حتى يصل محطته، وطموحنا أن نكون فيه ركابا لا مودعين.

الشكل رقم 2 : جاهزية الدول العربية للانتقال الى مجتمع المعلومات

				G7 Dev. Oceania
	مصر لبنان الأردن الكويت	البحرين السعودية الإمارات العربية المتحدة قطر	Europ & Central Asia	
	تونس المغرب إفريقيا الجنوبية	East Asia أمريكا الاتيننية		
سوريا الجزائر اليمن				
Class 1--	Class 2-	Class 3 Average متوسط	Class4 +	Class 5++

1

المصدر : الإتحاد الدولي للإتصالات، تقرير حول تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في المنطقة العربية، الواقع و الآفاق ، سنة 2012 ، ص 16

الجدول رقم 1 : مؤشرات الجاهزية لبعض الدول العربية

المؤشرات / الدول	نسبة الهاتف الثابت	نسبة الهاتف النقال	مشتركي الأنترنت	الاسر التي لها حاسوب موصل بالأنترنت
الجزائر	%8.4	%94.4	%12.5	%2.5
مصر	%12	%96.6	%27	%1.8
الكويت	%20.7	%160.8	%38.3	%1.7
لبنان	%21	%72.2	%31	%4.7
تونس	%11.5	%109	%36.8	%4.6
المغرب	%11.4	%109	%49	%1.6

المصدر :الإتحاد الدولي للإتصالات ، مرجع سابق ، ص 20

من خلال الشكل و الجدول يتبين لنا أن واقع حال الجزائر والدول العربية يشير إلى تخلفها في المجالات الرقمية ، مما لا يخدم مسيرتها ، فالفجوة الرقمية الواضحة بين الجزائر والدول العربية مثل تونس ومصر ترجع إلى أن هذه الأخيرة تفطنت للأهمية القصوى لتكنولوجيات الإعلام و الإتصال لبناء إقتصاد المستقبل.

2) الرؤية الإقليمية العربية لمجتمع المعلومات

إن الاهتمام بواقع ومستقبل مجتمع المعلومات في الدول العربية لم يقتصر فقط على الباحثين العرب بل تعداه إلى العديد من المنظمات العربية ومختلف الهيئات الناشطة إقليميا التي كان لها الدور في رسم إستراتيجية عربية لتطوير وتهيئة المجتمع العربي للتبني الصحيح لمجتمع المعرفة في جميع أوجه الحياة المختلفة، حيث جاءت الجهود في إطار الرؤية الإقليمية العربية لمجتمع المعلومات،كما إرتبطت هذه الرؤية إلى حد كبير بالتحضيرات والمشاركات في القمة العالمية لمجتمع المعلومات من خلال الأجهزة العربية،حيث كانت البداية بإنعقاد القمة العربية بعمان الأردن سنة 2000 ،والتي إنبثق عنها قرار تكليف مجلس وزراء العرب بكافة النشاطات المتعلقة بالمعلوماتية على مستوى الجامعة العربية، وعلى ضوء هذا القرار قام المكتب التنفيذي لوزراء الإتصالات العرب في نوفمبر 2001 بإصدار قراراً بشأن التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات،ليتم تدعيم ذلك بقرار آخر صدر عن مجلس وزراء الإتصالات العرب في يونيو 2001 و القاضي بعقد الإجتماع التحضيري العربي الأول للقمة العالمية والذي عقد في دمشق يومي 12-13 ديسمبر 2002 ،حيث كان هذا الإجتماع بمثابة نقطة التحول في الجهد العربي الجماعي للتحضير للقمة، ليتم بعد ذلك توجيه الأداء العربي في قمة المعلومات في مسارين هامين هما :[14]

• المسار الأول يتعلق بالأعمال التحضيرية التي جرت على المستوى القطري والقومي والعربي ككل،حيث إستهدفت تكوين خطط واستراتيجيات محددة لكيفية بناء مجتمع المعلومات سواءً داخل الدول العربية كل على حدىً أو مجتمع المعلومات العربي ككل وآفاق التعاون العربي البيني في هذا الصدد والمشاركة في القمة، حيث أهم ما ميز هذا المسار

إنعقاد المؤتمر التحضيري رفيع المستوى للقمة العالمية بالقاهرة بتاريخ 18 يونيو 2003 ،والذي إنبثق عنه ثلاث وثائق تمثلت في إعلان القاهرة وخطة عمل القاهرة ووثيقة القطاع الخاص، وتعد هذه الوثائق بمثابة تتويج للإجتماعات التحضيرية والأعمال القطرية و جهود فريق العمل العربي للتحضير للقمة منذ ديسمبر 2002 ، حيث أكدت وثيقة إعلان القاهرة على أهمية العمل على مجموعة من المحاور منها مايلي :

–تنمية البنية الأساسية بإقامة العصب المحوري الإقليمي لشبكة إتصالات عربية ذات سعات عالية لتبادل المعلومات بنظام السعات الفائقة .

–تنمية الثروة البشرية .

–الحكومة الالكترونية وذلك من خلال مساندة الحكومات العربية للجهود الرامية للإرتقاء بالأداء الحكومي إلكترونيا .

–إقامة صناعة للمحتوى العربي .

–توفير البنية المناسبة لنشر التجارة الإلكترونية .

–ربط مراكز البحوث العربية بشبكة فائقة السرعة وجعلها مراكز تميز لصناعة المحتوى ومنتجات المعلوماتية الأخرى .

–تشجيع أنماط الشراكة المختلفة بين مؤسسات القطاع الخاص وبينها وبين القطاع العام وبينها وبين الشركات متعددة الجنسيات .

– تفعيل دور المنظمات العربية المتخصصة تحت إشراف الجامعة العربية لتنمية التعاون العربي في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات .

• أما المسار الثاني فتمثل في مشاركة وفود وممثلي الدول والحكومات العربية في جلسات التفاوض الرسمية الخاصة بالقمة ،سواءً في الجلسات التحضيرية الرسمية لدورتي القمة أو الجلسات المنعقدة أثناء دورتي القمة بجنيف وتونس حيث قدم العرب في هذا المسار تصوراتهم المتصلة بقضايا مجتمع المعلومات عالمياً ومدى تأثيرها على المصالح والمجتمعات العربية ، حيث تم تقديم في هذا الشأن وثائق بشكل جماعي بإسم المجموعة العربية والجامعة العربية لجلسات التفاوض الرسمية للقمة قبل وأثناء إنعقادها ،تتضمن الإقتراحات والمطالب المحددة التي تعكس رغبات ومصالح الدول والشعوب العربية فيما يتعلق بمجتمع المعلومات .

وفي نفس المضمار بذلت العديد من الجهود للتحضير للقمة الثانية لمجتمع المعلومات أسفرت عن العديد من الوثائق، كنداء دمشق لبناء مجتمع المعلومات العربي الصادر عن المؤتمر الإقليمي التحضيري الثاني للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ،الذي عقد تحت شعار " الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي يومي 23–24 نوفمبر 2004 حيث تضمن هذا النداء المطالبة بتوفير البيئة التمكينية المناسبة لتشجيع الإستثمارات المباشرة من داخل وخارج المنطقة عن طريق وضع الإستراتيجيات والخطط المناسبة وآليات تنفيذها ،وسن التشريعات والقوانين المتوافقة وتسهيل الإجراءات المحفزة لهذا الإستثمار على المستوى الإقليمي .

كما تم إنعقاد المؤتمر التحضيري رفيع المستوى الذي ركز فيه على قضية الإستعداد لدورة تونس،إذ توج هذا الأخير بإصدار مجموعة من الوثائق التحضيرية كوثيقة الإستراتيجية العربية لمجتمع الإتصالات وتقنية المعلومات حيث تضمن العديد من القضايا الهامة كالفجوة التكنولوجية والعلمية بين الدول العربية وبعض البلدان التي لها نفس البدايات التنموية،إضافة إلى تناولها إنطلاقة مجتمع المعلومات العربي معتبرة أن الهدف الإستراتيجي هو تحويل المنطقة العربية إلى منطقة منتجة ومستخدمة ومصدرة للتقنية المتطورة للإتصالات والمعلومات للإسراع بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية،من خلال خلق قاعدة إنتاجية عريضة تعتمد في المقام الأول على القطاع الخاص تعمل في هذا المجال وتقوم بالتبعية بتطوير المجتمع بكامل مكوناته للوصول به إلى مجتمع يعتمد على تقنية الإتصالات والمعلوماتية

متناغماً في ذلك مع الإتجاه المستقبلي للعالم المتقدم وذلك بحلول سنة 2020 [15]،حيث ركزت هذه الوثيقة على سبعة محاور أساسية للإنطلاقة هي : تهيئة المناخ العام وتشجيع الإستثمار ، تهيئة البنية التحتية للإتصالات وتقنية المعلومات ، تنمية الموارد البشرية ، توسيع قطاع أعمال تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات ، تنمية السوق المحلي والتصدير ، إستخدام تقنية الإتصالات والمعلوماتية لدعم تطبيقات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتوسيع مجالات البحث التطبيقي والتطوير ونقل التقنية [16].

ومن الجهود المبذولة في الوطن العربي لتنمية قطاع المعلومات الوثيقة الصادرة عن جامعة الدول العربية "نحو تفعيل خطة عمل جنيف :رؤية إقليمية لدفع وتطوير المعلومات في المنطقة العربية" [17]، حيث ركزت في بدايتها على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية كغرض رئيسي من وضع خطة عمل تضمن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها ،بما يمكن المجتمع العربي من المشاركة بفعالية في مجتمع عالمي للمعلومات يتمتع فيه جميع أعضائه بفرص متساوية، وتستند هذه الخطة في عملها أساسا على البنود 11 في إعلان المبادئ لجنيف 2003 ،لتنتهي بوضع آلية المتابعة والتقييم لما بعد مرحلة تونس 2005 .

ومن بين هذه الهيئات نذكر:

1.2) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

والتي أصدرت وثيقة تحتوي على مكونات الإستراتيجية العربية للمعلوماتية بعد أن قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء في مجال المعلومات بتحديثها بما يتوافق مع التغيرات التي لحقت بالواقع العربي وتحدد الوثيقة أهداف الإستراتيجية على النحو التالي:18

- الحفاظ على تدفق المعلومات داخل المجتمع من خلال بعض المبادرات المساندة لتحسين وخلق خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مختلف قطاعات المجتمع؛
- ربط المجتمع العربي بشبكات اتصالات ومعلومات تسمح بخفض تكلفة الاتصالات؛
- تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع التي تتيحها الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال زيادة معدلات النمو؛
- خلق جيل جديد يستخدم وينتج تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.2) تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003

ومن جهته حدد تقرير **التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003**خمسة نقاط لتحقيق إستراتيجية إقامة مجتمع المعلومات[19]:

- إطلاق الحريات والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح؛
- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية؛
- توطين العلم وبناء قدرة البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية،من خلال تشجيع البحث الأساسي،واقامة نسق عربي للابتكار؛
- التحول الحقيقي نحو إنتاج المعرفة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية العربية؛
- تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل منفتح ومستنير؛
- ويتبين من هذا التقرير أن لدى البلاد العربية إمكانيات هائلة لتطوير مقدرتها المعرفية تتمثل في رأس مال بشري لم يستغل بعد وتراث ثقافي ولغوي وفكري ثري؛

3.2) وثيقة الإستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلوماتية 2004:

تناولت هذه الوثيقة الفجوة التكنولوجية والعلمية والاقتصادية بين الدول العربية وكذلك انطلاقة لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات العربي، معتبرة أن الهدف الاستراتيجي هو تحويل المنطقة إلى منطقة منتجة ومستخدمة ومصدرة للتقنية المتطورة للاتصالات والمعلومات للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال خلق قاعدة إنتاجية عريضة تعتمد في المقام الأول على القطاع الخاص تعمل في هذا المجال، وتقوم بالتبعية بتطوير المجتمع بكامل مكوناته للوصول إلى مجتمع يعتمد على تقنية الاتصالات والمعلوماتية، متناغما في ذلك مع الاتجاه المستقبلي للعالم المتقدم، وذلك بحلول عام 2020، وقد حددت الوثيقة سبعة محاور للانطلاقة وهي:[20]

- تهيئة المناخ العام وتشجيع الاستثمار؛
- تهيئة البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات؛
- تنمية الموارد البشرية؛
- توسيع قاعدة قطاع أعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛
- تنمية السوق المحلي والتصدير؛
- استخدام تقنية الاتصالات والمعلوماتية لدعم تطبيقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- توسيع مجالات البحث التطبيقي والتطوير ونقل التقنية.

هذه الإجراءات والمقترحات ستؤدي لا محالة وبصورة طبيعية لخلق مجتمع معلوماتي عربي بيد أن توفير فرص نجاح تطبيق إحدى هذه الاستراتيجيات عند وضعها موضع التنفيذ مرهون بالتخطيط العلمي الواعي لخطوات إعدادها وتشكيلها ولم يكن يتأتي هذا إلا عن طريق الانطلاق من المسلمات البديهية التي يرتكز عليها واقع البلدان العربية اعتمادا على منطقية التشخيص قبل العلاج.

4.2) قمة الدوحة، فرص الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قمة توصيل العالم العربي 2012

حدد قادة الصناعة ورؤساء الحكومات المشاركون في قمة توصيل العالم العربي في الفترة الممتدة بين 5 و7 مارس 2012 فرصاً سوقية تقدر قيمتها بأكثر من 46 بليون دولار أمريكي لمشروعات جديدة تركز على المنطقة صممت لتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخدماتها في المنطقة، وتمحورت فرص الاستثمار التي حددتها القمة حول الأولويات الرئيسية للمنطقة، بما في ذلك إنشاء طريق إقليمي عربي سريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير الخدمات الإلكترونية وتمكين السكان المحليين من خلال التدريب وبناء القدرات البشرية والمالية والتقنية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير وظائف للشباب وتعزيز الأمن وحماية التراث العربي والثقافة العربية.[21]

وقد عُقدت القمة من أجل التوصل إلى توافق إقليمي بشأن الاستراتيجيات الجديدة الرامية إلى تعزيز نشر البنى التحتية وتوفير النفاذ للشرائح المهمشة وتحفيز الابتكار وتوفير فرص العمل عبر المنطقة العربية.

وقد اختُتمت القمة ببيان صدّقت عليه جميع الحكومات المشاركة من جميع بلدان المنطقة العربية، وقد حدد البيان أربع غايات رئيسية للتنمية بشأن النفاذ والبنية التحتية؛ والمحتوى الرقمي؛ والأمن؛ والابتكار.[22]

كما يشهد في هذه المنطقة على تحول العالم العربي إلى محور رئيسي للتكنولوجيا وقوة كبرى في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي. وأتوقع وعلى يقين، أن تكون المنطقة موطناً للعديد من شركات العالم الجديدة الأكثر بروزاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك خلال عشر سنوات المقبلة، وأن يصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصدر الأكبر الوحيد لتوفير فرص العمل للمواهب الشاب
وتضمنت الالتزامات المتعلقة بالتوصيلية والشراكات التي أُعلن عنها أثناء القمة ما يلي[24]:

- مشروع بين الاتحاد الدولي للاتصالات وجامعة الدول العربية لإنشاء اسم ميدان"Arab dot" هدفه توصيل الوطن العربي وأعلنت الإمارات العربية المتحدة عن استضافتها لهذا الميدان الجديد الهام.
- مشروع لمحو أمية المرأة العربية يضم الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALESCO)
- مشروع بين الاتحاد الدولي للاتصالات والمعهد المهني لشركة Linux للنهوض بالتدريب على البرمجيات مفتوحة المصدر ومنح الشهادات الخاصة بها.

- مجموعة أدوات للنطاق العريض يقوم بإعدادها البنك الدولي إلى جانب دراسة بشأن توصيلية النطاق العريض على المستوى الإقليمي لدعم ضخ استثمارات إضافية في البنية التحتية ودراسة عن توفير فرص العمل تركز على الضفة الغربية/غزة.

وفي صدد محاولتنا لمعرفة أسباب التخلف وهذا التأخير الذي تعاني منه الدول العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات وجدنا أن العوائق الأساسية التي تؤثر سلبا على الجاهزية الرقمية و التجارة ودرجة تقدمها أو تراجعها في دولة ما هي : ضعف دور الحكومة وانتشار الفقر، وعدم الإستقرار الإقتصادي، عدم ثقة المستهلكين في التسوق الإلكتروني،عدم وجود جهود تسويق توضح فوائد التجارة الإلكترونية، عدم وجود قوانين تنظم الحماية الفكرية والأعمال الإلكترونية، ضعف تطبيق خدمات الأنترنت وارتفاع تكلفتها، ضعف درجة تحرير قطاع الإتصالات، عدم توافر التدريب الكافي للموظفين خاصة مستخدمي الحاسوب والبرمجيات وعدم وجود مبادرات حكومية لدعم الأنترنت و التجارة الإلكترونية".

إلا أنه في الوقت ذاته لا بد أن لا ننكر المجهودات التي تقوم بها الجزائر بتشجيع الإستثمارات في فتح فضاءات الأنترنت، علاوة على نفاذ الأنترنت للبيوت وإن كان ما زال محتشما نوعا ما، كما أن تطور تكنولوجيا الهاتف النقال والتحكم في تكاليفه جعل استعماله في متناول الجميع، وهذه المؤشرات تجعل من المحيط المعلوماتي الجزائري يكتسب مؤهلات مقبولة بها يجدر التفكير الجدي لتوظيفها لنهضة إقتصادية رقمية أصبحت ضرورية بإلحاح.

2-5) نظام المعلومات الصناعية العربية :

يعد الإهتمام بإيجاد نواة لإنشاء نظام المعلومات الصناعية العربية أحد أبرز الجهود المبذولة في الوطن العربي الرامية إلى الإرتقاء بقطاع المعلومات إلى مستوى تطلعات التنمية العربية، وهو نظام مرتبط مباشرة بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية ويهدف هذا النظام إلى مايلي :[25]

•إيجاد نظام معلومات صناعي عربي متكامل .

•تسهيل التدفق الحر للمعلومات وذلك بربط نظام المعلومات الصناعية العربية بنظم المعلومات الصناعية الأصغر منها سواءً الموجودة منها أو التي تنشأ بالمستقبل.

•وضع الإجراءات التي تؤدي إلى وجود بنية أساسية للمعلومات الصناعية في المنطقة العربية .

•إنشاء بنك معلومات يعتمد على نظام حاسب مناسب والتسييرات الإتصالية المناسبة ونظم تجهيز النصوص وذلك لتوفير خدمة بحث مباشر وبحث على الخط غير المباشر متصلة بمراصد معلومات نظام المعلومات الصناعية العربية .

•تنشيط التعاون والتنسيق بين الهيئات المسؤولة عن اعداد ونشر المعلومات الصناعية من جانب ومراكز المعلومات الصناعية من جانب آخر .

وفي هذا الشأن أشار أحد الباحثين المهتمين بشبكة المعلومات الصناعية العربية إلى تطور و نمو هذه الشبكة،وخطوات إنشائها والعناصر الأساسية اللازمة لتكوين ونجاح الشبكة، وأهم أنشطة شبكة المعلومات وأشكالها كما أشار إلى إعادة بناء المركز الرئيسي لشبكة المعلومات الصناعية العربية مع إنتقال المنظمة العربية للتنمية الصناعة إلى بغداد ،حيث حصلت المنظمة على النظام الدولي للمعلومات العلمية المعدل من مركز التنمية والبحوث الدولي في كندا ومدى تحميل النظام حاسب المنظمة ،واعتمدت إستمارة إدخال البيانات الببليوغرافية التي صممه مركز التوثيق بالجامعة العربية ٌكأول خطوة في سبيل تحقيق إنشاء شبكة المعلومات العربية ,

2-6) كاستعرب والمركز الاقليمي للمعلومات العلمية أو الشبكة العربية للمعلومات

من بين الجهود المبذولة في سبيل تنميه قطاع المعلومات تنظيم مؤتمر الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (كاستأرب) ، المنعقد بالرباط بالمغرب في الفترة 16-25 اغسطس 1986والمنظم من قبل هيئة اليونيسكو بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، والذي توج بتوصيات كاستأرب، حيث جاء في التوصية الخامسة لهذا المؤتمر أن على الحكومات العربية مايلي:[26]

•التخطيط لخدمات المعلومات والمكتبات وتطويرها في إطار خطط التنمية الوطنية وإدراج المخصصات المالية لهذه الخدمات في ميزانية العلوم والتكنولوجيا .

•إنشاء مركز وطني للإعلام العلمي والتوثيق بكل قطر وتدعيم الموجود منها وتطويره، بحيث يصبح المركز الرئيسي لشبكة مراكز المعلومات والمكتبات المتخصصة ،ويتولى مهمة جمع وتنظيم مصادر المعلومات العلمية والتقنية والتعريف بها والإفادة منها في تقديم الخدمات وتبادل المعلومات على النطاق الوطني والإقليمي، وكذلك إعداد القوائم الببليوغرافية المحددة لدوريات التكنولوجيا وإصدار الفهارس والمستخلصات العلمية المتخصصة لتسيير خدمات البحث ونقل المعلومات ٌوتبادلها .

•إنشاء مركز إقليمي يرتبط بشبكات الإعلام الوطنية ،ريثما يتم ذلك يعهد إلى أي واحد من أكثر المراكز العربية تطوراً واستعداداً بمهمة التنسيق على الصعيد الإقليمي بين المراكز

الوطنية وربطها بشبكة إتصالات لتبادل الوثائق والمطبوعات. •الإفادة من إتحادات الهيئات العربية والإقليمية مثل اللجنة لغرب آسيا.•التعاون مع البرامج الإعلامية الدولية .

2-7) الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حتى 2012

تستند الإستراتيجية، التي أخذت في الإعتبار عند وضعها الواقع العربي والمتطلبات ذات الصلة بملاحقة التطور المستمر والمتسارع لتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، على المبادئ التالية:[27]

•التوسع في تحرير الخدمات من أجل خلق سوق عربي تنافسي يندمج في الاقتصاد العالمي.
•الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
•التكامل في تقديم خدمات تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات والإعلام من أجل إتاحة أفضل الخدمات للمواطن العربي.
•تعظيم التعاون العربي على أسس اقتصادية من أجل خلق كيانات فاعلة في هذا المجال.
•التفاعل مع المجتمع الدولي وآلياته من أجل نقل وتطوير التكنولوجيا وجذب الإستثمارات وخلق فرص العمل.
•تفعيل الاتصال والتوعية لضمان نجاح الإستراتيجية من حيث تعريف مختلف الأطراف من أصحاب المصلحة بمكوناتها وغاياتها ومقاصدها ، وبالأدوار الملقاة على عاتق كل منهم نحو إنجاحها وتطويرها.
•إستحداث وتفعيل آليات لمتابعة التنفيذ باعتبار ذلك من الأمور الضرورية لنجاح الإستراتيجية.
•إستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحسين حياة الإنسان العربي .
•مواصلة كافة الجهود التي بذلت في تعظيم الإستفادة من نظم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتهدف الإستراتجية إلى :
•خلق سوق تنافسي لمجتمع المعلومات العربي كجزء من مجتمع المعلومات العالمي.
•تحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات للمواطن العربي بإستخدام تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات.
•تنمية صناعة تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات بهدف خلق فرص عمل جديدة وتأهيل منتجاتها وخدماتها للتصدير في السوق العالمي.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف وضع سياسات وتشريعات متجانسة لخلق بيئة تمكينية ملائمة، تم تحديدها لكل هدف،كما تتضمن الإستراتيجية ثلاثة عشر محوراً تمثل منهجاً للعمل على تنفيذ تلك الأهداف ويضم كل محور الخطوط الرئيسية لتنفيذه.

ومن أجل متابعة تطوير وتنفيذ الإستراتجية العربية العامة لتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، تم إعداد قائمة من المؤشرات الخاصة بالإستراتجية العربية العامة تأخذ بالإعتبار خصوصية المنطقة العربية، ووضع دولها في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، كما تعتمد جزئياً المؤشرات الناتجة عن الشراكة العالمية لقياس مجتمع المعلومات وتتضمن قائمة المؤشرات مجموعة من المؤشرات لكل محور من محاور الإستراتجية تمكن من قياس تطوره.

الخاتمة:

وخلاصة القول، أن النهضة العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي التي هي حجر الأساس للإنتقال إلى مجتمع المعلومات طويلة وشاقة، ولها جوانب عديدة، وتحتاج إلى الصبر والنفس الطويل، ولن تتم بين يوم وليلة مهما كان مستوى الإنفاق وصدق وجدية العزيمة، والتوجيه الإداري والرسمي عند كل الأطراف، فللعملية آفاق زمنية يجب مراعاتها وعدم التقليل من أهميتها أو تخطيها وقد نحتاج إلى تغيرات جذرية أو بدايات عصرية في بعض الحالات، إلا أننا لا نحتاج إلى نفي وإسقاط جميع البرامج والمشاريع والأساليب الحالية، بل وضعها في قوالب معاصرة وحديثة، ويجب أن نكون حذرين من كثرة الضغوط لتحقيق أهداف ونجاحات محددة في فترات وجيزة، من دون تطلع وتخطيط للمستقبل.
وبتقديرنا أن باب المشاركة في مجتمع المعلومات لن يستمر مفتوحا لوقت طويل، لأن التغيير في هذا المجال يكون بإيقاع سريع للغاية، فالدول التي تستطيع اللحاق بالركب سوف تكون لها مكانة في المستقبل، أما التي من لم تمتلك قدرا كافيا من المعرفة فسوف تبقى في المؤخرة غريبا متفرجا، تدفع الكثير، تستقبل ولا تشارك.

من النتائج المتوصل اليها نجد :

–يمثل مجتمع المعلومات مجتمعا معرفيا ، ففي الوقت الذي كنا نتحدث فيه عن سرعة دوران النقود في المجتمع الصناعي أصبحنا نتكلم عن سرعة دوران المعلومات انتاجا و توزيعا
–ان المبدأ الاساسي لمجتمع المعلومات هو ايصال المعلومة لجميع أفراد المجتمع دون تمييز
–ان بناء مجتمع المعلومات يتطلب اشراك جميع أطراف المجتمع للتركيز حول مستوى جاهزية و كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال
– قيام شراكة بين الدول العربية في بناء البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، من أجل تقليص الفجوة الرقمية العربية العربية و تقليص الفجوة الرقمية العربية الغربية
– ان الانتقال الى مجتمع المعلومات هدفه الانتقال الى مجتمع قائم على المعرفة و التكنولوجيا اللذان يصبحان هما الموردان الاساسيان للنمو تحسبا لنفاذ موارد النفط و الغاز

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن نأخذ بها :

- ان التحول الى مجتمع المعلومات هو نموذج مؤسس لاقتصاد ما بعد البترول
- هيكلة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتسهيل عملية تبادل المعلومات
- الاعتماد على سياسة وطنية للعلم و التكنولوجيا بما فيها سياسة نقل التكنولوجيا وتوطينها

الهوامش والمراجع:

[1] ثابت عبد الرحيم ادريس، « نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة»، دار الجامعة الاسكندرية، دون طبعة، 2005، ص 90.

[2] «مشروع وثيقة نحو مجتمع معلومات عربي، اطار خطة العمل المشترك»، المؤتمر العربي رفيع المستوى للتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات،القاهرة،16 – 18 يونيو 2003.

[3] الهوش محمد ابوبكر،« التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات، نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات»، دار الشروق للنشر والتوزيع القاهرة، 2002، ص 13.

[4]وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والإتصال الجزائرية، اللجنة الإلكترونية،«مشروع الجزائر إلكترونيية »، ديسمبر، 2008.

[5] www.mtit.gov.Ps/docs/ict-strategy-final/doc.

[6] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، «القمة العالمية لمجتمع المعلومات»، خطة العمل، تونس 2005، ص 02.

[7] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.« إدارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات . ورقة حول مؤشرات الفجوة الرقمية»،مقدمة للإجتماع الرابع عشر للتعريف العربي للتحضير للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات 2005/01/18/17.

[8] المرجع السابق لـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. «إدارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات . ورقة حول مؤشرات الفجوة الرقمية »، ص 05.

[9] علي خليفة الكواري،« نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل»، سلسلة كتب المستقبل العربي 6، مركز الدراسات الوحدة العربية 1985،بيروت، لبنان، ص 74.

[10] محمد عبد الله السياني،« الأهمية الإقتصادية المتزايدة إدارة المعرفة في المنشآت الحديثة»، مجلة الثوابت، العدد 34 أكتوبر، صنعاء، ديسمبر 2003، ص21.

[11] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، إعلان بوخارست،« نحو مجتمع معلومات: المبادئ والإستراتيجية وأولويات العمل»، الصادر عن المؤتمر الإقليمي الأوروبي للتحضير للقمتين العالميتين لمجتمع المعلومات، جونيف 2003 وتونس 2005بوخارست 2002.

[12] محمد فتحي عبد الهادي، «مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق»، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2007، ص 65.

13 محمد بن أحمد،« حول بعض مؤشرات مجتمع المعلومات»، المجلة العربية للعلوم والمعلومات، العدد 05، جوان 2005،،ص ص 87-88.

[14] –جمال محمد غياس ، «العرب والقمة العالمية لمجتمع المعلومات : تعقيدات التعامل مع الفجوة الرقمية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،الاهرام ،القاهرة ،2006،ص46.

[15] المرجع السابق لـ محمد فتحي عبد الهادي ،« مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق»،ص139.

[16] –«وثيقة اعلان الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلوماتية» ،ص20.

[17] – نحو تفعيل خطة عمل جنيف :« رؤية اقليمية لدفع وتطوير المعلومات في المنطقة العربية، ادارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات» ، الجامعة العربية ، القاهرة ،يناير 2005،ص85.

[18]، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في مصر، « الاجتماع العربي بشأن الاستراتيجية العربية للمعلومات »، 2002 .

[19] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003،« نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة»، نيويورك، الولايات المتحدة، 2003 ص202.

[20]وثيقة إعلان الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلوماتية، خلال فعاليات المؤتمر التحضيري الثاني للقمة العالمية الثانية لمجتمع المعلومات بتونس، الذي عقد تحت شعار: « الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربى » يومى 23 و24 نوفمبر 2004، ص 20.

21 www.ameinfo.com/ar-227762 بتاريخ04/04/2012

22 www.ameinfo.com/ar-227762 بتاريخ04/04/2012

23 بوشول فايزة ، قطاف ليلي، عماري عمار ، «واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر» ، http://www. ouargla-univ.dz%2Fpagesweb%2FPressUniversitaire%2Fdoc%2F03%2520ELBAHITH%2FR05%2FART%2FR0511.pdf&ei=ZzKsT7SqJemu0QXCiZThAw&usg=AFQjCNHsAWn6MDujeMiNx8OjR3ZIzI0wsg&cad=rja

24 المرجع السابق لـ ، بوشول فايزة ، قطاف ليلي، عماري عمار ، «واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر» ، http://www. ouargla-univ.dz%2Fpagesweb%2FPressUniversitaire%2Fdoc%2F03%2520ELBAHITH%2FR05%2FART%2FR0511.pdf&ei=ZzKsT7SqJemu0QXCiZThAw&usg=AFQjCNHsAWn6MDujeMiNx8OjR3ZIzI0wsg&cad=rja

[25] –أحمد بدر ، التنظيم الوطني للمعلومات :« دراسة في تخطيط وإدارة مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية» ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،1988،ص125.

[26] –المرجع السابق لـ أحمد بدر ، التنظيم الوطني للمعلومات ،« دراسة في تخطيط وادارة مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية » ،ص137.

[27] –لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الالكتروني لمجس الوزراء العربwww.aticm.org.eg